منشورات المجلة المغربية
للأنظمة القانونية والسياسية

د. حميد اربيعي
دكتور في الحقوق
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول - وجدة

التشريع في مجال حقوق الإنسان

دراسة تأصيلية لوظيفة البرلمان في البناء الديموقراطي بالغرب

الجزء الأول

تقديم
د. أحمد أجعون
عميد كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل - القنيطرة

الطبعة الأولى
2024

الفهرس

تقديم الدكتور أحمد أجعون 9

لائحة الرموز والمختصرات 13

ملخص محتويات الكتاب 15

مقدمة عامة 17

القسم الأول
تلازم حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية
في الاختصاصات التشريعية للبرلمان

الفصل الأول: إثراء صلاحيات البرلمان في موضوع حقوق الإنسان 49

المبحث الأول: إشراك محتشم للبرلمان في الممارسة الاتفاقية 50

المطلب الأول: العلاقات الدولية مجال محفوظ للملك 50

الفرع الأول: السياسة الخارجية اختصاص ملكي 51

الفرع الثاني: تصريف المواقف الرسمية من خلال الخطب والرسائل الملكية 53

المطلب الثاني: موافقة البرلمان على معاهدات حقوق الإنسان 55

الفرع الأول: الأساس الدستوري والقانوني لاختصاص البرلمان 56

الفرع الثاني: الموافقة البرلمانية شرط لصحة مسطرة المصادقة 58

المطلب الثالث: غياب تمثيلية البرلمان في الحوار التفاعلي مع اللجان التعاهدية .. 65

الفرع الأول: الجوانب الإيجابية في التشريعات الوطنية 67

الفرع الثاني: دواعي القلق الرئيسية والتوصيات 71

الفقرة الأولى: عدم تطابق بعض التشريعات مع المقتضيات الاتفاقية 71

الفقرة الثانية: حالات الفراغ التشريعي 77

الفقرة الثالثة: مظاهر التمييز 79
الفرع الثالث: متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية 82
المبحث الثاني: الحريات والحقوق الأساسية بين الاعتراف الدستوري والتنظيم القانوني 88
المطلب الأول: الجيل الأول لحقوق الإنسان: الحقوق المدنية والسياسية 89
الفرع الأول: توسيع وتدقيق لائحة الحقوق المدنية 90
الفرع الثاني: إثراء وتحيين مضمون الحقوق السياسية 110
الفقرة الأولى: المستجدات التشريعية المتصلة بحق المشاركة السياسية 115
الفقرة الثانية: ضمانات فعلية المشاركة السياسية 154
المطلب الثاني: الجيل الثاني لحقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 206
المطلب الثالث: الجيل الثالث لحقوق الإنسان: حقوق التضامن 260
المبحث الثالث: إدماج مبادئ حقوق الإنسان في القانون الوطني 275
المطلب الأول: العلاقة بين القانون الداخلي والقانون الدولي 276
الفرع الأول: المرحلة السابقة على دستور 2011 277
الفرع الثاني: الفترة اللاحقة على دستور 2011 283
المطلب الثاني: تأهيل المنظومة القانونية الوطنية 294
الفرع الأول: الحقوق الموضوعاتية 295
الفرع الثاني: الحقوق الفئوية 305
المطلب الثالث: ملاءمة التشريع الداخلي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان 311
الفرع الأول: تقوية الضمانات الجنائية 313
الفرع الثاني: إقرار المساواة وحظر التمييز 317
المبحث الرابع: تكامل وظيفة هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها 317
المطلب الأول: الدفاع عن الحقوق والحريات وحماية المرتفق 329

الفرع الأول: المجلس الوطني لحقوق الإنسان 329
الفقرة الأولى: الولاية العامة في مجال حقوق الإنسان 330
الفقرة الثانية: هيكلة تنظيمية متجانسة 339
الفرع الثاني: الوساطة المؤسساتية: وسيط المملكة 347
الفقرة الأولى: اختصاصات مؤسسة الوسيط 349
الفقرة الثانية: علاقة مؤسسة الوسيط بالإدارة 358
الفقرة الثالثة: مقترحات الوسيط ذات الصبغة التشريعية 363
الفقرة الرابعة: القيمة القانونية لتوصيات الوسيط 371
المطلب الثاني: محاربة التمييز وضمان حقوق الجالية بالخارج 384
الفرع الأول: هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز 386
الفقرة الأولى: التمييز الإيجابي لتعزيز تمثيلية المرأة 387
الفقرة الثانية: صلاحيات وتأليف الهيئة 395
الفرع الثاني: مجلس الجالية المغربية بالخارج 405
الفقرة الأولى: من مأسسة شؤون الجالية إلى دسترتها 406
الفقرة الثانية: في انتظار التمثيلية: توسيع فضاء المشاركة 412
الفصل الثاني: ترسيخ الديمقراطية التشاركية 421
المبحث الأول: إعادة الاعتبار لمكونات المجتمع المدني 424
المطلب الأول: إطار تشريعي محفز 426
الفرع الأول: تعزيز البعد الليبرالي في حرية تأسيس الجمعيات 427
الفرع الثاني: تحفيز الجمعيات ذات المنفعة العامة 432
المطلب الثاني: الجمعيات قوة اقتراحية وترافعية 440
الفرع الأول: الصفة التداولية أو الاستشارية للجمعية 440
الفرع الثاني: حق التقاضي وحق الانتصاب كطرف مدني وإحالة التظلمات 446

الفرع الثالث: تقاسم المسؤولية..... 447
المبحث الثاني: صيغ المشاركة الديمقراطية..... 453
المطلب الأول: المبادرة التشريعية..... 454
المطلب الثاني: تقديم العرائض إلى السلطات العمومية..... 459
الفرع الأول: العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان..... 459
الفرع الثاني: العرائض الموجهة إلى مجالس الجماعات الترابية..... 463
المبحث الثالث: إكراهات المشاركة في تدبير الشأن العام..... 467
المطلب الأول: تمسك الإدارة المفرط بنظام الترخيص للجمعيات..... 467
المطلب الثاني: شروط تعجيزية لتقديم الملتمسات والعرائض..... 471
المطلب الثالث: نحو بعث دينامية جديدة في العمل الجمعوي..... 474
المبحث الرابع: تعزيز هيئات النهوض بالديمقراطية التشاركية..... 476
المطلب الأول: المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة..... 478
الفرع الأول: مهام وصلاحيات المجلس..... 478
الفرع الثاني: أجهزة المجلس..... 481
المطلب الثاني: المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي..... 484
الفرع الأول: مهام وصلاحيات المجلس..... 484
الفرع الثاني: أجهزة المجلس..... 487
خاتمة القسم الأول..... 491

المؤلف في سطور :

- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة تولوز I، فرنسا، ديسمبر 1997.
- أستاذ القانون والقضاء الدستوريين، والقضاء الإداري، وحقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة منذ سبتمبر 1998.
- نائب عميد كلية الحقوق سابقا.
- شارك في عدة ندوات وملتقيات وطنية ودولية، وله مؤلفات ودراسات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والفرنسية لا سيما حول موضوعات القضاء، حقوق الإنسان والأجانب.
- مدير مخبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والديمقراطية.
- حائز على عدة جوائز علمية، منها جائزة علال الفاسي لسنة 2015 في موضوع حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية.

مطبعة الأمنية - الرباط

9 789920 296717

250 د. للجزءين

منشورات المجلة المغربية
للأنظمة القانونية والسياسية

د. حميد اربيعي
دكتور في الحقوق
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة محمد الأول - وجدة

التشريع في مجال حقوق الإنسان

دراسة تأصيلية لوظيفة البرلمان في البناء الديموقراطي بالغرب

الجزء الثاني

تقديم
د. أحمد أجعون
عميد كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن طفيل - القنيطرة

الطبعة الأولى
2024

الفهرس

القسم الثاني
عقلنة وضبط مجال القانون
المتعلق بحقوق الإنسان

الفصل الأول: مشاركة المؤسسات الدستورية في التشريع في ميدان حقوق الإنسان 7

المبحث الأول: الملك: الضامن للحقوق والحريات 9

المطلب الأول: تأصيل قضايا حقوق الإنسان 9

الفرع الأول: حقوق الإنسان بين الكونية والخصوصية 9

الفرع الثاني: الهجرة بين الهاجس الأمني والبعد الإنساني 17

المطلب الثاني: التأطير المعياري 27

الفرع الأول: توجيه الملك للعمل التشريعي 28

الفرع الثاني: تفاعل البرلمان مع التوجيهات الملكية 40

المطلب الثالث: إنشاء لجان وهيئات النهوض بحقوق الإنسان 45

الفرع الأول: اللجان والهيئات المؤقتة والمتخصصة 46

الفرع الثاني: الهيئات المستقلة والدائمة 69

الفرع الثالث: احتكار تدبير الشأن الديني 84

الفقرة الأولى: التعليم والتكوين 86

الفقرة الثانية: ضمان الأمن الروحي والسلامة الجسدية للمواطنين 93

الفقرة الثالثة: النهوض بوضعية الموارد البشرية 97

الفقرة الرابعة: تطور وتحديث الإطار المؤسساتي 101
الفقرة الخامسة: الاهتمام بالجالية والتعاون مع إفريقيا 106
الفرع الرابع: تطور صلاحيات الملك في التعيين والتوجيه والإشراف 113
الفقرة الأولى: تبعية لجان وهيئات حقوق الإنسان للملك 116
الفقرة الثانية: تخلي الملك عن بعض الصلاحيات لفائدة البرلمان 131
المبحث الثاني: السلطة التنفيذية: تنزيل السياسة العمومية الحقوقية 140
المطلب الأول: البرنامج الحكومي: ميثاق شرف 140
المطلب الثاني: تدبير الممارسة الاتفاقية 145
المطلب الثالث: مزاحمة الحكومة للبرلمان في التشريع 160
الفرع الأول: الحكومة: من مشرع استثنائي إلى مشرع عادي 161
الفرع الثاني: حلول الحكومة محل البرلمان في التشريع 167
الفقرة الأولى: التفويض التشريعي: قوانين الإذن 167
الفقرة الثانية: مراسيم الضرورة 170
الفرع الثالث: ممارسة السلطة التنظيمية 194
الفقرة الأولى: مراسيم تنفيذ القوانين 195
الفقرة الثانية: اللجان المحدثة لدى رئيس الحكومة 202
الفرع الرابع: دراسة مقترحات القوانين 225
الفصل الثاني: ضبط مجال القانون بالرقابة والتجويد 235
المبحث الأول: العدالة الدستورية 236
المطلب الأول: مراقبة دستورية القوانين 238
الفرع الأول: إخضاع القوانين التنظيمية للرقابة القبلية 240
الفقرة الأولى: تخويل المشرع السلطة التقديرية في اختيار نوعية التدابير التشريعية 241

الفقرة الثانية: مراعاة المشرع لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان 269
الفقرة الثالثة: حالات عدم مطابقة التشريع للدستور 311
الفرع الثاني: إحالة القوانين للبت في مطابقتها للدستور 334
الفقرة الأولى: قانون المالية السنوي 335
الفقرة الثانية: قوانين ذات الأثر الاقتصادي والمالي 346
الفقرة الثالثة: قوانين مختلفة 358
المطلب الثاني: تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم 375
المطلب الثالث: الدفع بعدم دستورية القوانين 387
المبحث الثاني: تجويد التشريع: حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان 409
المطلب الأول: سوابق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 414
المطلب الثاني: مواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية 427
الفرع الأول: الآراء الاستشارية 429
الفرع الثاني: المذكرات: المساهمة في النقاش العمومي 443
الفرع الثالث: التقارير الموضوعاتية أ 459
المطلب الثالث: التقارير السنوية دعامة للإصلاحات التشريعية 477
الفرع الأول: الحقوق الموضوعاتية 479
الفرع الثاني: الحقوق الفئوية 490
الفرع الثالث: حقوق النساء والفتيات 495
المبحث الثالث: الدور الإنشائي للقضاء الإداري 499
المطلب الأول: استقلال القضاء ضمانة لحقوق المتقاضين ونجاعة لقواعد سير العدالة 501
الفرع الأول: الترسيخ الدستوري والقانوني لاستقلال القضاء 502
الفقرة الأولى: مظاهر الاستقلالية 503

الفقرة الثانية:حقوق وواجبات القضاة 509
الفقرة الثالثة: التأديب جزاء الإخلال بالالتزامات المهنية 517
الفرع الثاني: حماية حقوق المتقاضين ونجاعة قواعد سير العدالة 525
الفقرة الأولى: فعلية حقوق المتقاضين 525
الفقرة الثانية: فاعلية قواعد سير العدالة 536
المطلب الثاني: الحماية القضائية للحقوق والحريات المكفولة تشريعيا 542
الفرع الأول» القانون بالمفهوم الضيق كمصدر للشرعية 543
الفقرة الأولى: إلزام الإدارة باحترام إرادة المشرع 543
الفقرة الثانية:إجبار الإدارة على تعليل قراراتها 555
الفقرة الثالثة: التفسير الضيق للقانون 571
الفرع الثاني: الاجتهاد الخلاق للقاضي الإداري 585
الفقرة الأولى: التوفيق بين النصوص القانونية المتضاربة 586
الفقرة الثانية: الاتفاقية الدولية والتشريع: أيهما أسمى؟ 624
الفقرة الثالثة: الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة 640
الفقرة الرابعة: سد الفراغ التشريعي 656
خاتمة القسم الثاني 677
خاتمة عامة 679
الفهرس 687
قائمة المراجع 891

المؤلف في سطور :

- حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام من جامعة تولوز I، فرنسا، ديسمبر 1997.
- أستاذ القانون والقضاء الدستوريين، والقضاء الإداري، وحقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة منذ سبتمبر 1998.
- نائب عميد كلية الحقوق سابقا.
- شارك في عدة ندوات وملتقيات وطنية ودولية، وله مؤلفات ودراسات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والفرنسية لا سيما حول موضوعات القضاء، حقوق الإنسان والأجانب.
- مدير مخبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان والديمقراطية.
- حائز على عدة جوائز علمية، منها جائزة علال الفاسي لسنة 2015 في موضوع حقوق الإنسان في المغرب بين الكونية والخصوصية.

مطبعة الأمنية - الرباط

9 789920 296717

250 د. للجزءين